رؤية مصر (٢٠٣٠) وأثرها على شفافية المؤسسات الحكومية
Egypt's vision (2030) and Its Impact on the Transparency of Governmental Institutions

سالي محمد حسني

المشرفين

أ.د/ سلوى السعيد فراج أ.د/ ريمان احمد عبدالعال

الملخص

لقد تم اعداد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال اسهامات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر منذ يناير ٢٠١٤، والتي شارك فيها العديد من الممثلين عن الوزارات المختلفة وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين والخبراء، وتضم استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ثلاثة أبعاد استراتيجية يحتوي كل منها على عدد من المحاور وتتمثل في البعد الاقتصادي ،البعد الاجتماعي ،البعد البيئي، وتتلخص المشكلة البحثية حول التساؤل الرئيسي هل هناك أثر لأليات تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ على شفافية المؤسسات الحكومية؟ وللإجابة على السؤال وضعت الباحثة فرضية بحثية" يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ الاستراتيجية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية" وذلك من خلال المتغيرات المستقلة الاتية الحكومة المستجيبة وانفاذ القوانين ومكافحة الفساد وانفاذ الموارد المالية ، كما اعتمد البحث على المنهج التحليل الوصفي بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للاطار النظري لموضوع الشفافية، وتوصلت الباحثة الى انه يوجد دلالة احصائية لتأثير جميع المتغيرات المستقلة الخاصة بآليات تنفيذ الاستراتيجية وهذا يعني أن النموذج الكلي للفرضية البحث نموذج مقبول إحصائيا وان نسبة تأثير الآليات الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية ككل على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية بنسبة ٧٥.٩%

الكلمات المفتاحية

رؤية مصر ٢٠٣٠- الشفافية – أداء المؤسسات الحكومية

Abstract

The sustainable development strategy, Egypt Vision 2030, was prepared through the contributions of the Ministry of Planning in Egypt in January 2014, in which many representatives from different ministries as well as civil society, the private sector, academics, and experts participated. Each of them contains a number of axes, represented in the economic dimension, the social dimension, and the environmental dimension, and the research problem is summarized around the main question: Is there any impact of the implementation mechanisms of Egypt's Vision 2030 on the transparency of government institutions? In order to answer the question, the researcher posed a research hypothesis "there is a statistically significant effect of the implementation of the strategy on transparency within government institutions" through the following independent variables: responsive government, law enforcement, anti-corruption, and enforcement of financial resources. For the theoretical framework of the issue of transparency, the researcher concluded that there is a statistical significance of the effect of all the independent variables related to the mechanisms of implementing the strategy, and this means that the overall model of the research hypothesis is a statistically acceptable model and that the percentage of the impact of the mechanisms for implementing the strategy as a whole on transparency within government institutions is 75.9%

Keywords
Egypt Vision 2030 - Transparency - Performance of Governmental Institutions

المقدمة

ترتكز الاستراتيجية المصرية رؤية مصر ٢٠٣٠على مفهوم التنمية المستدامة بهدف تحسين جودة حياة المواطنين والمؤسسات الحكومية في الوقت الحاضر بما لا يُخل بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة فى حياة أفضل، لذا تتضمن الاستراتيجية الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحت مظلة هذه الأبعاد الثلاثة تتضمن الاستراتيجية عشرة محاور؛ حيث يشتمل البُعد الاقتصادي على محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

من الملاحظ ان أهداف التنمية المستدامة تعتبر أحدث التزام عالمي تهدف الى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء وضمان التنمية المستدامة بأفق يصل إلى عام ٢٠٣٠. ذلك انها تحتوى على حوالي ١٧ هدفًا عريضًا وبالتزام ١٩٣ دولة بها من خلال الأمم المتحدة، فان أهداف التنمية المستدامة تعتبر احدث أجندة تنمية عالمية وأحد الاعتبارات الهامة لاستراتيجية التنمية الوطنية في مصر، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ (يشار إليها أيضًا باسم استراتيجية التنمية المستدامة أو Sustainable Development Strategy) مع مراعاة ان كلا منهما يسعيان من اجل تحديد الخطوط العريضة لنهج الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحددان غايات إضافية أخرى حيث تركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على تحسين حياة المواطن المصري بالإضافة الى الارتقاء بالمؤسسات الحكومية من خلال عنصر الشفافية.

المشكلة البحثية

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) محطة أساسية في مسيرة الإصلاح الإداري في مصر. إن نجاح استراتيجية التنمية المستدامة في مصر في تحقيق أهدافها يرتبط بتبني القيادة السياسية سياسة الإصلاح المؤسسي التي تتضمنها

هذه الاستراتيجية وتقييمها، ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي هل هناك أثر لأليات تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ على شفافية المؤسسات الحكومية؟

تساؤلات الدراسة

١- ما هي مراحل اعداد الاستراتيجية المصرية ٢٠٣٠؟

٢- هل تؤثر الاستراتيجية المصرية على شفافية المؤسسات الحكومية؟

منهج الدراسة

فى إطار القيام بتحليل ومعاجلة إشكالية تنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة فى إحداث تطور في أداء المؤسسات الحكومية وفى تحديد الشروط اللازمة لذلك إستخدمت الباحثة فى هذه الدراسه **المنهج الوصفي التحليلي**. بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للاطار النظرى لهذا الموضوع، أي أ ن هذا المنهج يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة من أجل الوقوف على فاعليه استراتيجيات التنمية

فرضية الدراسة:

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ الاستراتيجية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي: قياس أثر تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة علي شفافية المؤسسات الحكومية وذلك من خلال استخدام الاسلوب الاحصائي الملائم.

الدراسات السابقة

١- سايح بوزيد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٣

تناولت الدراسة مفهوم التنمية المستدامة والحكم الرشيد في العالم عموما والدول العربية خصوصا بعد صدور تقارير الامم المتحدة الانمائية، حيث ركزت علي ابعاد التنمية المستدامة والترابط بين مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي

والبيئـي بالاعتمـاد علـي المشـاركة والتخطـيط طويـل فـي حقـول التعلـيم والتربيـة والثقافـة والاسكان والبيئـة، حيـث سـعت الدراسـة نحـو بنـاء حكـم أكثـر تجاوبـا وخضـوعا للمسـاءلة وتعزيـز الشـفافية وتمكين الديمقراطيـة وكـذلك تحـدثت الدراسـة عـن تقليص دور الحكومـة واعتماد منهج المشاركة مع المجتمع المدني والسلطات المحلية غير الحكومية.

وأوصت بإجراء مجموعة من الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية والسياسية لتسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من اجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتـالي تعزيز ابعاد ومبادىء الحكم الرشيد لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

2- NasiaDikigoropoulou, The legal status of sustainable development, Thesis (Ph.D.), Swansea University (UK) ,2016

وركزت الدراسة علي انه كان من المفترض أن يكون للتنمية المستدامة أهمية معيارية منذ أن قدمتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام ١٩٨٧ في جدول الأعمال السياسي الدولي. وقد أكد اعلان "ريو" وجدول أعمال القرن ٢١ لعام ١٩٩٢ على ضرورة التطوير التدريجي للقانون الدولي بشأن التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التطورات على مدى السنوات الثلاثين الماضية والتأييد السياسي الواسع للتنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي، فإن الوضع القانوني للتنمية المستدامة لايزال محل نقاش. ففي الواقع، هناك القليل من الأدلة لدعم التبريرات بوجود التزام قانوني على الدول بالتنمية المستدامة.

ومع ذلك، اقترحت الدراسة أنه على الرغم من أن القانون الدولي قد لا يتطلب بشكل صارم للتنمية لتكون مستدامة؛ فهناك التزام إجرائي على الدول بتبني سلوك ملائم وتطبيق الحكم الرشيد للسعي لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة.

3- Ahmed Alshebli, A strategic framework for managing transformational change towards sustainability in the Abu Dhabi public sector organization, Thesis (Ph.D.), University of Wolverhampton (UK),2016

وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم الاستدامة هو مفهوم متميز واقترحت وضع برنـامج تدريبي واسعا لنطاق المنظمة حول مفهوم الاستدامة ونشره. كما دعت الحاجة الي تعاون مشترك

بين القطاعات لمشاركة أفضل والعمل علي ممارسات التغيير التحويلي نحو الاستدامة .كما توصلت الي ان الافتقار إلى المهارات القيادية لنشر مبادرات الاستدامة يعد أحد أهم التحديات التي تواجه المنظمة .لذلك، هناك حاجة ملحة لتطوير وتوفير إطار تدريب مفصل لمعالجة وتحسين وقياس فعالية مهارات القيادة لدفع التغيير نحو الاستدامة.

تتمتع التكنولوجيا الخضراء بإمكانيات هائلة لتمكين مؤسسة القطاع العام في أبوظبي من تحقيق أهداف الاستدامة. واوصت الدراسة بأن تركز الأبحاث المستقبلية حول تطبيقات المحمول من أجل الاستدامة وكذلك استعداد المنظمة لتبني واستخدام أنماط استخدام الأجهزة المحمولة. بشكل عام، أظهرت النتائج العملية أن آفاق مبادرات الاستدامة المعززة من قبل مؤسسة القطاع العام في أبوظبي أصبحت الآن واعدة للغاية.

واوصت باستكشاف مستوى تنسيق مبادرات الاستدامة في القطاع العام بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٤- دراسة هبة فريد عبدالحميد محرم، التواصل الالكتروني وتطوير الاداء الحكومي، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.كلية البنات للأداب والعلوم والتربية.قسم الاجتماع، ٢٠١٩

وقد هدفت الدراسة الي تقصي مدى اعتماد الصفحات الرسمية للوزارات والجهات الحكومية الخدمية على الفيس بوك في تقديم وعرض معلومات للجمهور عن الخدمات الحكومية الإلكترونية وكذلك تقصي مدى اعتماد فئات الجمهور المصري على الصفحات الرسمية للجهات الحكومية والوزارات الخدمية على الفيس بوك كأداة للحصول على المعلومات عن الخدمات الإلكترونية لتلك الجهاتومعرفة مدى مساهمة اعتماد الطرفين على الفيس بوك والأدوات الاتصالية الحديثة في تطوير الأداء الاتصالي الحكومي الخدمي وأخيرا معرفة مضمون المحتوى الاتصالي، خاصة عن الخدمات المقدمة على الصفحات الحكومية وكيفية عرضه للجمهور.

وأوصت الباحثة بانه عند التخطيط لعملية التسويق الإلكتروني للخدمة الحكومية، فلابد من ضرورة مراعاة عدد من العوامل، ومنها: (اختلاف خصائص الجمهور الديموغرافية- تنوع اتجاهاتهم نحو الخدمات الحكومية من حيث الثقة فيها والرضا

عنها، ومدة وحجم التعرض لها، ومدى تفاعلهم مع المحتوى الخدمي إلكترونياً والعمل على تبني العوامل التي تزيد من قوة ومستوى ثقة الجمهور في المحتوى الاتصالي عامة والمحتوى الخدمي بصفة خاصة، وذلك بالاهتمام بتوضيح المنافع المتبادلة، وآليات أخرى والعمل على معالجة أوجه القصور التي تقلل من مستوى رضا الجمهور عن الخدمة، وهي في الأغلب أزمات تواصل واتصال مع الجمهور، ويجب اكتشافها ومعالجتها بأقصر الطرق الممكنة والأساليب المتاحة.

المحور الأول: الجهود الحكومية المبذولة في سبيل تمهيد الطريق امام اعداد برامج التنمية: -

فمن خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقوم الدولة بأعداد التقرير المختلفة والدراسات وذلك من اجل الوقوف على محددات اعداد وتنفيذ خطه التنمية ٢٠٣٠، حيث تعمل من خلال طرق مختلفة والتي يمكن من خلالها زيادة كفاءتها واستغلالها الامثل للموارد.

في سبيل ذلك تبذل مصر العديد من الجهود من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة لضمان مستوى معيش افضل لجميع الناس، فتسعى مصر لتحقيق اكبر قدر من الفوائد المشتركة وذلك من خلال ربط اليات تنفيذ اهداف التنمية المستدامة بالموارد المتاحة وتوسيع الحركة الاقتصادية[١] .

١- <u>تهيئه المناخ الاقتصادي من اجل اعداد برامج التنمية الاكثر كفاءه وفاعليه :-</u>

حيث تتوافر العديد من التقارير الموجزة والحديثة والتي تعدها الجهات المختصة في مصر والتي تعمل في مجالات العمل الرئيسية التي حددها المشاركون _في وضع البرامج التنموية_ ويكون الهدف من ذلك تعزيز التنفيذ المنسق لأهداف خطه ٢٠٣٠ وكذلك اهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات والقطاعات المختلفة[٢] .

٢- <u>المشروعات ذات الصلة بتوفير مناخ اقتصادي قوي ومستقر :-</u>

يجب ان نعرف ان هناك علاقه قويه ووثيقة بين المشاريع الوطنية وبين الاقتصاد الكلى وكذلك برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري فلو نظرنا الى برنامج

الاصلاح الاقتصادي المصري ، لا يمكن فصل مشروع راس المال البشرى الجديد عن المشاريع الوطنية الاخرى والتي يتم تنفيذها منذ عام ٢٠١٤ [٣].

ان هذه المشروعات قد ساهمت بشكل كبير في تحسين الاقتصاد وارتفاع مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين مع ملاحظه ان هذه المشاريع لا تقل عن مستوى اهتمام الدولة بالخدمات المباشرة المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة والامدادات الغذائية وخاصة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني المخيفة[٤] .

وحتى نستطيع ان نسلط الضوء على عوائد المشروعات الوطنية على الاقتصاد المصري في البداية يجب استعراض اهم وابرز المشاريع التي قامت الدولة بتنفيذها :-

١- تطوير محور قناه السويس ب تكلفه ٦٤ مليار جنيه .

٢- المشروع القومي لتنميه واعمار سيناء بتكلفه ١٥٠ مليار جنيه .

٣- مشروع الشبكة الوطنية للطرق بتكلفه ١٠٠ مليار جنيه .

٤- المشروع القومي للإسكان بتكلفه ١٨٥ مليار جنيه .

٥- المشروع القومي للكهرباء بتكلفه ٥٠٠ مليار جنيه .

٦- مشروعات للتنمية البشرية و الحماية الاجتماعية بتكلفه ٥٥ مليار جنيه .

مما سبق بالإضافة الى الجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية فان التنفيذ يحتاج الى نكامل متعدد المستويات، يبدأ من قاعده العمل الى القمة العمل الجاد ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع حقوق الانسان والذي من شانه ان يعالج حاله الطوارئ ويضمن عدم ترك الاكثر ضعفا بدون حقوق.

٣- الاحتياجات المطلوبة لإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة[٥] :-

- اعداد وتوفير هيكل قوي يقدر على حمل واستيعاب جميع مراحل تنفيذ التنمية الوطنية.
- تحضير الاستراتيجيات اللازمة.
- العمل على توفير الموارد المتنوعة والمختلفة سواء ان كانت موارد ماليه او بشريه او فنيه.
- زيادة وتحقيق التكامل بين الاجزاء الداخلية للاستراتيجية الوطنية.
- توفير القدر الكافي من البيانات والمعلومات.

- اعداد الطاقات والقدرات الوطنية والدعم المؤسسي لها.
- الالتزام الشديد بقواعد الاتفاقيات البيئية.
- زياده الدعم على المستوى الفني والمادي وخاصه من قبل المجتمع الدولي .

من الملاحظ ان التقدم نحو المجتمعات والاقتصادات الاكثر استقرار وقدره على التكيف مع ما يحدث من حولها من احداث متسارعة حول العالم يحتاج الى العديد من المساهمات المحددة وطنيا وكذلك خطط الوطنية والتي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة[٦] .

مع ملاحظة انه هناك نسبه كبيره من الوعي المتزايد بين الحكومة واصحاب المصلحة حيث ان اليات التكيف والتخفيف متواجدة بالشكل والقدر الكبير في الهياكل الحكومية، من ناحيه اخرى هناك العديد من الثغرات في العديد من الجهات الفعالة والمشاركة في اعداد البرامج اللازمة لتحقيق التنمية حيث ان التقدم بطيء[٧] ان تحقيق التطوير في الاقتصاد المصري يجب ان يحتوي على تغيرات هيكليه عميقه في مختلف الأنظمة كالطاقة والنقل والمياه و انتاج الغذاء وذلك من اجل القضاء على الفقر المدقع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

علاوة على ذلك ان تحقيق هذا التقدم سيكون اكثر صعوبة مع تأثير عدم استقرار الاقتصاد والذي تشهدوا الدولة بالفعل بما في ذلك من التقلبات الاقتصادية المختلفة وهي الناتجة عن عدم الاستقرار المائي بسبب مشكله سد النهضة في اثيوبيا والذي يهدد القطاع الزراعي المصري خاصه ان هذه المخاطر تؤثر على القطاعات المختلفة كالزراعة والصحة والتي تعتبر اكثر عرضه للخطر[٨] .

أضف الى ذلك ان تحقيق الهدف من التنمية المستدامة المحددة سيكون مفيدا بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية على وجه الخصوص، فتسريع انتقال الطاقة وادارتها بالشكل أكثر التزاما وكذلك الأنظمة البيئية

سيؤثر بشكل مباشر وإيجابي على أن يساهم التصنيع المستدام ، ونظم الإنتاج الغذائي المستدام والممارسات الزراعية المرنة والاستهلاك والإنتاج المسؤولان في التنمية المستدامة [٩].

إذا نظرنا الى المشاريع الوطنية المختلفة، نجد ان هذه المشاريع تستهلك اطنان من المواد الخام ومواد البناء والآلات. ولو قمنا بتحليل معدل النمو، فنجد هذه المشاريع تستهلك حوالي

٩٢ % من النمو الاقتصادي ، لذا فان الاستهلاك الكبير في هذه المشروعات سوف يساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات النمو في التنمية والاستدامة ، حيث عدم الاستقرار في الاقتصاد المصري سوف يؤدي الى تكاليف بشريه واجتماعيه واقتصاديه مختلفة عن مكاسب التنمية، لذلك لابد من ربط الاجراءات المشار اليها في المساهمات المحددة وطنيا وكذلك خطه العمل الوطنية و اهداف التنمية بشان الاجراءات المختلفة واستخدامها في السياسات والبرامج والميزانيات عبر مختلف القطاعات[١٠] .

المحور الثاني: مراحل اعداد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

من الملاحظ ان الاستراتيجية المصرية ٢٠٣٠ تهدف الى خلق دوله حديثه ديمقراطية ومنفتحة على العالم ومجتمع قوي متماسك بالداخل، حيث انه تم الاعتماد على النهج التخطيطي التشاركي لأعداد خطة ٢٠٣٠ وذلك من خلال مشاركة العديد من منظمات المجتمع والقطاع الخاص والهدف من هذه العملية هو ضمان تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات والتي سوف يتم الاعتماد عليها لتحقيق اهداف الاستراتيجية وقياس مؤشراتها ، حيث يتم وضع نظام خاص يهدف الى رصد وتقييم شامل للمراقبة عن ردف ، بالإضافة الى تنفيذ الخطة وتقييم اثرها وقياس التقدم المحرز في الكثير من الاحيان نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية الرئيسية ،وايضا قياس مؤشرات الاداء الرئيسية المختلفة.

١- <u>المراحل التي تم من خلالها اعداد الخطة الاستراتيجية المصرية[١١]:-</u>

<u>أ- تشكيل فريق التخطيط: -</u>

حيث يشتمل الفريق على رئيس مجلس اداره او قائد مجلس بالإضافة الى الرئيس التنفيذي او المدير التنفيذي وعدد من كبار الموظفين وقاده المجتمع كذلك اصحاب المصلحة الاخرين كمثال على ذلك متطوعي البرنامج لفتره طويله والموظفين او اعضاء مجلس من المنظمات المشاركة وكلهم من ذوي المهارات والقدرة على العمل وكذلك بذل المزيد من الجهود والتعاون[١٢] .

<u>ب - جمع المعلومات: -</u>

ان الهدف من جمع المعلومات هو وصف الوضع الحالي بقدر كبير من الدقة فيما يخص البعد الاقتصادي لهذه المشروعات بالإضافة الى ذلك البعد البيئي وايضا

الظروف البيئية لهذه المشروعات وكذلك البعد الاجتماعي المرتبط بقيام هذه المشروعات، وذلك بهدف تحديد وصفا فرديا للأوضاع المشار اليها بما في ذلك تاريخها وقيمها ورسالتها وبرامجها وموظفيها واموالها.

ج - تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر:

وذلك من خلال تحديد الوصف التفصيلي لنقاط القوة والضعف لهذه المشروعات بالإضافة الى الفرص والتهديدات التنافسية، والقيام بتحليل العوامل السياسية والبيئية والاجتماعية والفنية التي تؤثر على المشروعات حاليًا. والقيام بإنشاء خطة استراتيجية استجابة لمسألة أو تحدي واحد ، واعتماد الاختيار على الاستعداد لفريق التخطيط والظروف الخاصة[١٣] .

د - اتخاذ القرار: -

بمجرد جمع المعلومات الخاصة بهذه المشروعات وتحديد الأوضاع الحالية والبرامج والأنشطة، فإن الخطوة التالية هي اتخاذ قرارات بناءً على تلك المعلومات. والتي تقع على عاتق فريق التخطيط - بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين - مسؤولية تحديد التوجه الاستراتيجي والأولويات للمنظمة؛ لتحديد الأهداف والمعالم على طريق تحقيق تلك الأولويات؛ وصياغة أهداف مصممة لتحقيق تلك الأهداف. وبالتالي يجب على فريق التخطيط ان يركز على الصورة الكبيرة والتي من المرجح ان تؤدي الى تغيير ايجابي.

ه - صياغة الخطة: -

بمجرد الانتهاء من الخطوة السابقة يكون فريق التخطيط والأوليات الاستراتيجية قد قام بتحديد الاهداف والغايات المصممة لتحقيق تلك الاوليات وهنا يأتي دور الإدارة التنفيذية والتي تقوم بصياغة الخطة المناسبة لتحقيق تلك الاولويات والاهداف بالإضافة الى تنفيذ أي متطلبات مختلفة للموظفين من اجل تحقيق الخطة والميزانيات المختلفة لدعم الجهود ووضع جدول زمني يهدف الى تحويل هذه الرؤية الى حقيقة.

و - مراجعه الخطة: -

حيث تتم مراجعتها من قبل فريق التخطيط وتقديمها إلى لجنة الإدارة المختصة للتعليق عليها والاقتراحات والموافقة عليها. حيث أنه عند التخطيط للمستقبل لا يمكن أن يكون

هناك حذر لدرجة منع أي احتمالات للخطأ. ويعتقد أن الاتجاه الاستراتيجي الجديد سيكون له تأثير عميق على المجتمع، حيث يتم المضي قدمًا ومنح المزيد من الفرص والعرض على المجتمع للتعليق.

ح - مرحله التنفيذ: -

ان مجلس الإدارة هو الذي يقوم بمراجعه الخطة واضافه التعليقات والموافقة عليها، من هنا تبدأ مرحله التنفيذ والتي يمكن من خلالها ربط الخطط الاستراتيجية بغض النظر عن مدى دقة تصميمها حيث ان تنفيذ الخطة بدقه متناهيه هو ما يؤدي الى اكسابها القدر الكبير من الأهمية والقوة.

يمكن دمج وتطبيق ما سبق في اربع مراحل رئيسيه على النحو التالي[١٤] :-

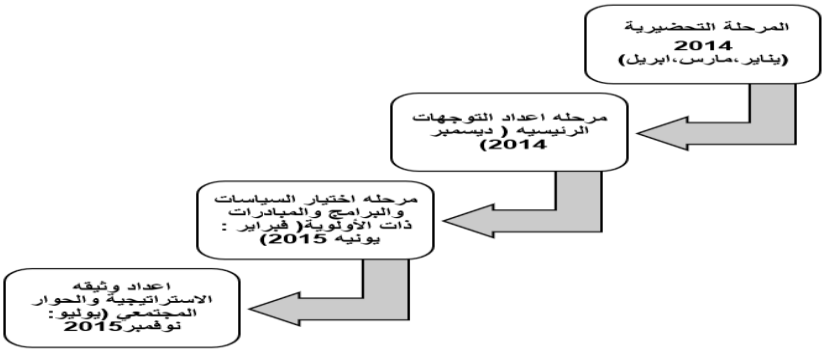

شكل رقم (١) يوضح مراحل اعداد استراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

المصدر: إعداد الباحثة

- **المرحلة التحضيرية ٢٠١٤ (يناير، مارس، ابريل):**

الهدف من هذه المرحلة هو دراسة وتحليل الوضع الحالي والخطط السابقة ومدى تأثيرها على المستوى القومي والقطاعي والاستراتيجيات والرؤى المختلفة التي أعدها المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإضافة الى الاستراتيجيات الدولية. مع ملاحظه انه تم تحليل المشكلات والتحديات التي تواجه مصر في الوقت الراهن والمستقبل والاطلاع على المتغيرات والتحديات الدولية والمستقبلية.

- **مرحله اعداد التوجهات الرئيسية (ديسمبر ٢٠١٤):**

الهدف من هذه المرحلة هو التركيز على تحديد التوجهات الرئيسية للاستراتيجية وذلك من خلال وضع الهيكل الرئيسي للاستراتيجية وصياغه الرؤي والغايات والاهداف الفرعية المختلفة للمحاور الرئيسية بغرض ان يتم اختياره بعنايه وبتوافق كبير ويجب ان تتم الإشارة الى عدم ارتباط المحاور الرئيسية بقطاعات بعينها حيث ان بعض المحاور ترتبط بأكثر من قطاع وعلى سبيل المثال فمن الممكن ان ترتبط القطاعات او الوزارات او الهيئات بأكثر من محور من محاور الاستراتيجية الواحدة لذلك تم عمل اكثر من ٣٠ ورشه عمل مختلفة في هذه المرحلة فقط .

- **مرحله اختيار السياسات والبرامج والمبادرات ذات الأولوية (فبراير، يونية ٢٠١٥):**

الهدف من هذه المرحلة هو تحويل الاهداف والفرعية للمحاور المختلفة الى سياسات وبرامج ومشروعات ذات اولويه وكذلك تحديد الترابطات والتشابكات المختلفة بين المحاور على النحو الذي يساعد على تحقيق أكبر قدر من اهداف التنمية المستدامة معه مراجعه المؤشرات والتي تهدف الى تقييم التقدم دعوه تحقيق اهداف المحاور المختلفة والتي يجب ان يتم تحديد الاهداف التي يجب بحلول عام ٢٠٣٠ تحقيقها لذلك فان هذه المرحلة قد تم عقد اكثر من ٥٠ ورشه عمل خاصه بها.

- **اعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي (يوليو: نوفمبر ٢٠١٥):**

حيث ان الهدف من هذه المرحلة هو تحديد الوثيقة الاستراتيجية وكتابتها ومراجعتها مع الاطراف المختلفة وعرضها على مجلس الوزراء وتوضيح واعداد خطة، الهدف منها التواصل مع المجتمع لتعريفه بالاستراتيجية والترويج لها على المستويين القومي والاقليمي.

المحور الثالث: قياس اثر الاستراتيجية المصرية على شفافية المؤسسات الحكومية

أولا: عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على أسلوب العينات الإحصائية وذلك لعدم إمكانية حصر جميع مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددها ٦ مليون موظف[١٥] وبالتالي تم الاعتماد على حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:

$$n= \frac{Z^2 \times P(1-P)}{E^2}$$

حيث:

* قيمة جدولية من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة :Z
* بلغت ١.٩٦ النسبة في المجتمع :P

ولعدم معرفة أي بيانات عن تلك النسبة يتم تقريرها في حدود ٥٠%

الخطأ المسموح به في التقرير :E

ويتم اعتباره = ±5%

وبتطبيق المعادلة نستنتج ما يلي

$$n= \frac{(1.96)^2(0.5)(1-0.5)}{(0.05)^2} =385$$

وبالتالي فان الباحثة سوف تقوم بتوزيع عدد ٣٨٥ استبيان على مجتمع الدراسة للحصول على البيانات المراد جمعها.

وحدة المعاينة: الموظف بالحكومة المصرية

نسبة الاستجابة: بعد توزيع الاستبيانات وإعادة جمعها مرة أخرى كانت الباحثة بالحصول على عدد ٢٧٦ استبيان قابل للتحليل وذلك بعد استبعاد الاستبيانات الغير صالحة للتحليل.

وبذلك فان نسبة الاستجابة تمثل

$$= \frac{276}{385} \times 100 = 71.7 \times \%$$ وهي نسبة جيدة جداً بالمقارنة بالدراسات الميدانية المشابهة.

يقوم البحث على فرضية رئيسية سوف تقوم الباحثة باختبار الفرض فيها بشكل تفصيلي وكذلك سوف يتم عرض تحليل ونتائج الفرض الرئيسي وكل فرض فرعي وذلك في الجزء التالي:

الفرض الرئيسي

ينص الفرض الرئيسي الذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أن **"لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لآليات تنفيذ الإستراتيجية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية"**

وحتى يمكن للباحثة من اختبار الفرض الرئيسي تم تقسيم الفرض الرئيسي إلى أربعة فرضيات فرعية وفقاً لآليات تنفيذ الاستراتيجية وذلك كما يلي:

الفرض الفرعي الأول

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير الحكومة المستجيبة على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية"**

لاختبار الفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Analysis Simple Linear وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: الشفافية داخل المؤسسات الحكومية

جدول (١) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
الحكومة المستجيبة	٠.٨١٩	١٦.٧٩	٠.٠	معنوي	٠.٦٨٩

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٢) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار	١	٢٤٧.٨	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٧.٥
البواقي	٢٧٤				

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جداول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الحكومة المستجيبة على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحكومة المستجيبة و الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد $r^2=47.5\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في متغير الحكومة المستجيبة مسئولة عن تفسير ما نسبته ٤٧.٥% من التغيرات التي تحدث في الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

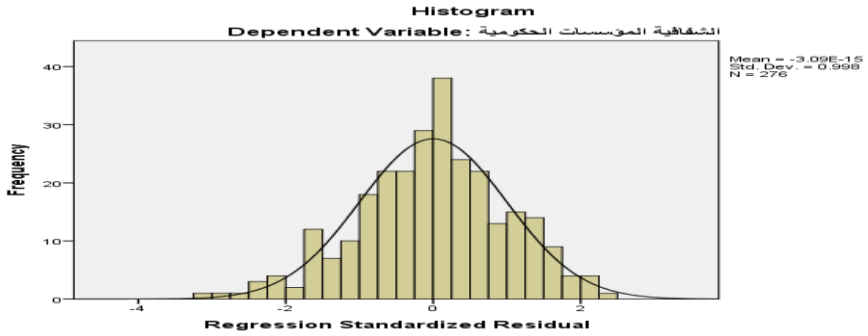

شكل رقم (٢) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الثاني

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير الحكومة المستجيبة على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية "**

الفرض الفرعي الثاني

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير انفاذ القواعد التنظيمية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية "**

لاختبار الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Analysis Simple Linear وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: الشفافية داخل المؤسسات الحكومية

جدول (٣) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
إنفاذ القواعد التنظيمية	٠.٨٢٤	١٥.٩٨	٠.٠	معنوي	٠.٦٩٥

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٤) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار البواقي	١ ٢٧٤	٢٥٥.٥	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٨.٣

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جداول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرإنفاذ القواعد التنظيمية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إنفاذ القواعد التنظيمية والشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة تلك العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد $r^2=48.3\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في متغير إنفاذ القواعد التنظيمية مسئولة عن تفسير ما نسبته 48.3% من التغيرات التي تحدث في الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

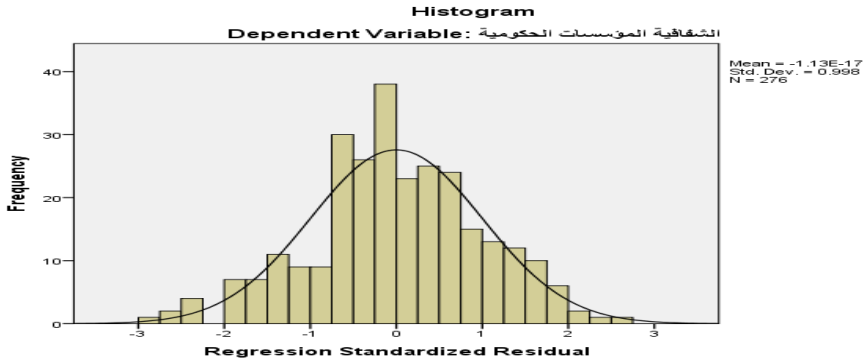

شكل رقم (٣) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج. مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير إنفاذ القواعد التنظيمية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية "**

الفرض الفرعي الثالث

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير مكافحة الفساد على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية"** لاختبار الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Simple Linear Analysis وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: الشفافية داخل المؤسسات الحكومية

جدول (٥) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
مكافحة الفساد	٠.٨٣٣	١٦.٣٢	٠.٠	معنوي	٠.٧٠٢

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٦) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار البواقي	١ ٢٧٤	٢٦٦.٤	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٩.٣

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جداول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمكافحة الفساد على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مكافحة الفساد والشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد $r^2=49.3\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في مكافحة الفساد مسئولة عن تفسير ما نسبته 49.3% من التغيرات التي تحدث في الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

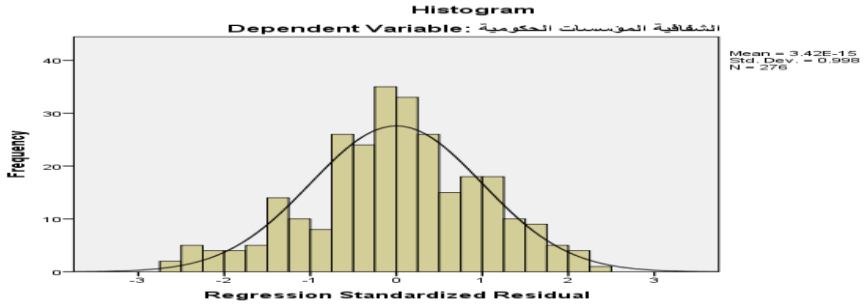

شكل رقم (٤) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير مكافحة الفساد على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية "**

الفرض الفرعي الرابع

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير انفاذ الموازنات المالية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية"**

لاختبار الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Analysis Simple Linear وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: الشفافية داخل المؤسسات الحكومية

جدول (٧) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
إنفاذ الموارد المالية	٠.٧٩٤	١٥.٦	٠.٠	معنوي	٠.٦٦٨٦

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٨) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار	١	٢٤٣.٣	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٧
البواقي	٢٧٤				

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جداول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإنفاذ الموارد المالية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إنفاذ الموارد المالية والشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة هذه العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد $r^2=47\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في مكا إنفاذ الموارد المالية مسئولة عن تفسير ما نسبته 47% من التغيرات التي تحدث في الشفافية داخل المؤسسات الحكومية المصرية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

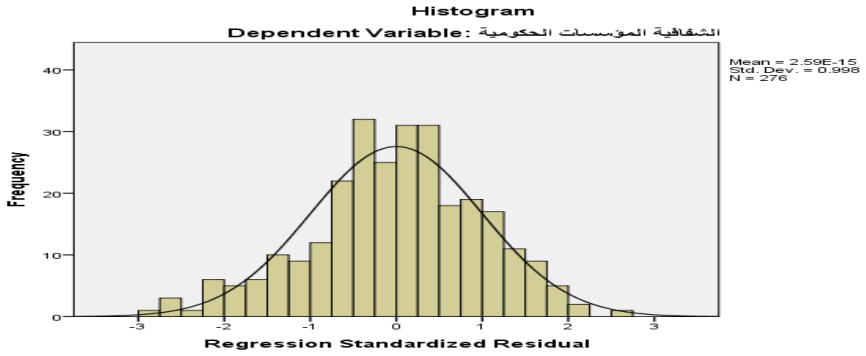

شكل رقم (٥) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على **"يوجد أثر معنوي لمتغير إنفاذ الموارد المالية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية "**

النتائج والتوصيات

١- بخصوص اختبار الفرض الرئيسي يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ الاستراتيجية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية فكانت نتائج المتغيرات المستقلة المؤثرة على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية على النحو التالي:

- يوجد أثر معنوي لمتغير الحكومة المستجيبة على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية
- يوجد أثر معنوي لمتغير إنفاذ القواعد التنظيمية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية
- يوجد أثر معنوي لمتغير مكافحة الفساد على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية
- يوجد أثر معنوي لمتغير إنفاذ الموارد المالية على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية

ومن هنا يتضح وجود دلالة احصائية لتأثير جميع المتغيرات المستقلة الخاصة بآليات تنفيذ الاستراتيجية وهذا يعني أن النموذج الكلي للفرض الرئيس الثاني نموذج مقبول إحصائيا وان نسبة تأثير الآليات الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية ككل على الشفافية داخل المؤسسات الحكومية بنسبة ٧٥.٩%

٢- لقد قامت وزارة التخطيط على تجهيز البيئة المناسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة مع كافة الأجهزة الحكومية

٣- لقد استطاعت استراتيجية التنمية المستدامة خطة مصر ٢٠٣٠ على تأمين قدرات وطاقات ومصادر الأجيال القادمة خلال العقدين القادمين

٤- لقد استحدثت مصر قانون الخدمة المدنية والذي يعد نقطة انطلاق نحو رفع كفاءة أداء المؤسسات الحكومية.

٥- لقد استطاعت مصر ان تصيغ رؤيتها للتنمية الاستراتيجية بشكل فعال يحقق كل ابعاد ومحاور استراتيجية التنمية المستدامة والعمل على تطبيقها بشتى اطر حل المشكلات الإدارية المعقدة المتصلة بالاستدامة وتستند الى رفع كفاءة المؤسسات الحكومية

٦- لقد ساعدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الى تفشى ظاهرة الفساد خلال العقد الأول من الالفية ومن ثم عملت مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وتحت

قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي على تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد لأنه اكبر تحدي يعوق التنمية المستدامة

التوصيات

١- يستلزم ضرورة وجود وإرساء قواعد معلومات عن حجم الإنجاز ومدى تحقق اهداف خطة مصر ٢٠٣٠ وربطها كافة الوزارات بالمؤسسات المحلية التابعة لها

٢- على وزارة التخطيط ان تفعل دور العمل المدني بشكل يجعله يغير ويساهم في تطوير الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لأهداف استراتيجية التنمية المستدامة.

٣- على جميع الوزارات الوقوف على قلب راجل واحد لمواجهة الفساد الإداري والذي بطبعه هو أحد المعوقات الكبرى في تطور ورفع كفاءة أداء المؤسسات الحكومية في مصر.

٤- حتى تتحقق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ فلابد من انشاء اطار مؤسسي متطور ومستقل لادارة سائر العملية الإدارية وكذلك استخدام التكنولوجيا المعاصرة مع الاستفادة من الخبرات الغربية والعالمية في هذا المجال

المراجع

[١] أحمد محيي خلف صقر، (المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمى دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا – استراليا - إندونيسيا- تنزانيا - مصر) ، مصر ، دار التعليم الجامعى ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨ ،ص١٠٤-١١٥

[٢] مدحت ايوب ، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى ، القاهرة ، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣، ص ١٨٨

[٣] مروة أحمد ونسيم برهم ، الريادة وادارة المشروعات الصغيرة ، القاهرة ، الشركة العر بية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٤ ، ص١٢٣-١٣١

[٤] عبد المنعم احمد شكري السعيد ، (التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق ، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠ ، ٩٠ ، ١٩٩٥) رسالة مقدمة النيل درجة الدكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٩٩، ص٥٤

[٥] عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة النمو الاقتصادي توزيع الدخل مشكلة الفقر، القاهرة، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢٥٠-٢٦٣

[٦] عبد المنعم احمد شكري السعيد، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

[٧] أحمد محيي خلف صقر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٦-٣٧٧

[٨] غالية الحبال، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

[٩] عبد المنعم احمد شكري السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

[١٠] حسين أحمد، التنمية والتحديث في الوطن العربي: المفاهيم والمحددات المتطلبات والمعوقات، عمان، دار الجليل، الطبعة الأولى

[١١] مجلد رؤية مصر ٢٠٣٠ استراتيجية التنمية المستدامة متاحه على موقع http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

[١٢] أحمد محيي خلف صقر، العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم دراسة تحليلية وميدانية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى ، ٢٠١٩ ، ص٧٥-٧٦

[١٣] أحمد محيي خلف صقر، رؤية تحليلية لتجارب عالمية رائدة مع عرض التجربة المصرية من واقع استراتيجية التنمية المستدامة مصر (٢٠٣٠)، دار العلا للنشر والتوزيع، ص١٩٤-١٩٦

[١٤] رئاسة الوزراء (٢٠١٨) استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠. على الموقع https://cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx

[١٥] تعرف على عدد العاملين والموظفين في أجهزة الدولة، جريدة اليوم السابع، مصر، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ على الموقع https://www.youm7.com/story/2020/3/16